رؤية مقترحة حول تنويع مصادر الاستثمار الجامعي في المملكة العربية السعودية لتحقيق التمويل الذاتي: التعليم الإلكتروني أنموذجًا

إعداد

الباحثة / مها بنت بنيدر بن فيصل العتيبي

الباحثة / منيرة بنت إبراهيم بن راشد التمامي

مستخلص البحث باللغة العربية

هدف هذا البحث إلى التعرف على رؤية مقترحة حول تنويع مصادر الاستثمار الجامعي في المملكة العربية السعودية لتحقيق التمويل الذاتي: التعليم الإلكتروني أنموذجًا، واستخدم المنهج الوصفي وتوصلت النتائج الى أن أبرز الحلول المقترحة تتمثل في الآتي :1/ التوسع في اعتماد البرامج التعليمية الإلكترونية في الجامعات السعودية، وهو ما يتوافق مع ما أوصت العديد من الدراسات 2/ الحد من الإنفاق على التعليم العالي بالاعتماد على التقنيات المتطورة. 3/ رفد الموارد الذاتية للجامعات من خلال الإفادة من الرسوم الدراسية التي تحصلها الجامعة من المتعلمين الملتحقين بمسارات التعليم الإلكتروني. 4/ تعزيز الإيرادات الذاتية للجامعات وفقاً لرؤية ٢٠٣٠م. 5/ اعتماد الجامعات لنظام التعليم الإلكتروني في مختلف الدرجات العلمية، والتركيز على مرحلة الدراسات العليا؛ للنهوض بالبحث العلمي في كافة المجالات التخصصية، واستثمار قوة الجامعات في مجال البحث العلمي. 6/ الترويج لفكرة التعليم الإلكتروني عبر وسائل الإعلام المختلفة، والتأكيد على ضرورة اعتماده كمرادف للتعليم الحكومي التقليدي. 7/ دعوة الباحثين وتوجيههم للقيام بمزيد من الأبحاث النظرية والميدانية في مجال التعليم الإلكتروني العالي؛ ودراسة جدواه في خفض التكاليف التعليمية، وقياس وتقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فيه على المدى القريب والبعيد. 8/ دعم الدراسات المستقبلية في هذا المجال؛ لمعرفة جدوى المردود المالي الناتج عن تجربة التعليم الإلكتروني كمصدر مقترح لتمويل التعليم في الجامعات بالمملكة .9/ التوسع في تجربة هذا النوع من التعليم على عدد من الكليات في جامعات، وإعداد ميزانية خاصة بريع هذا البديل وموارده، وتوظيفه لتعزيز التمويل الذاتي للجامعات. 10/ توظيف التسويق الإلكتروني للبرامج التعليمية والتدريبية الجامعية الإلكترونية، وتقديم العروض الجاذبة لشريحة الطلبة الجامعيين؛ بما يحقق التنافسية التسويقية.

الكلمات المفتاحية

تنويع مصادر الاستثمار الجامعي في المملكة العربية السعودية- التمويل الذاتي- التعليم الإلكتروني.

Abstract

The aim of this research is to identify a proposed vision on diversifying sources of university investment in the Kingdom of Saudi Arabia to achieve self-financing: e-learning as a model. The descriptive approach was used and the results concluded that the most prominent proposed solutions are the following: 1/Expanding the adoption of electronic educational programs in Saudi universities. This is consistent with what many studies have recommended: 2/Reducing spending on higher education by relying on advanced technologies. 3/ Providing the universities' own resources by benefiting from the tuition fees that the university collects from learners enrolled in e-learning tracks. 4/Enhancing the internal revenues of universities in accordance with Vision 2030. 5/ Universities adopting the e-learning system for various academic degrees, and focusing on the postgraduate stage; To advance scientific research in all specialized fields, and invest in the strength of universities in the field of scientific research. 6/ Promoting the idea of e-learning through various media, and emphasizing the necessity of adopting it as a synonym for traditional government education. 7/ Inviting researchers and directing them to conduct more theoretical and field research in the field of higher e-education; Study its feasibility in reducing educational costs, and measure and evaluate the efficiency and cost-effectiveness of investing in it in the short and long term. 8/ Supporting future studies in this field; To determine the feasibility of the financial returns resulting from the e-learning experience as a proposed source for financing education in universities in the Kingdom. 9/ Expanding the experience of this type of education in a number of colleges in universities, preparing a special budget for the proceeds and resources of this alternative, and using it to enhance the self-financing of universities. 10/ Employing electronic marketing for electronic university educational and training programs, and providing attractive offers to the university student segment; In order to achieve .marketing competitiveness

key words

Diversifying sources of university investment in the Kingdom of Saudi Arabia - .self-financing - e-learning

المقدمة:

يعتبر التعليم المنطلق الأساس نحو تقدم ورقي المجتمعات، وخاصة في الوقت الراهن بشرط توافر سبل دعمه وتطويره، وتخصيص الموارد الكافية لتمويله؛ فالتعليم هو أساس التنمية بشتى جوانبها الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتكنولوجية، وغيرها، بل أضحى ميدانًا خصبًا نحو التنافسية والريادة في العصر الحالي.

وعلى هذا الأساس، حظيَ التعليم العالي في المملكة العربية السعودية باهتمام بالغ؛ لما له من أثر بالغ في تحقيق السبق والتقدم الأممي، وذلك من خلال تحقيق جودة المخرجات المستقبلية على المستويين المادي والبشري (الدقي،٢٠١٥م، ص١٥).

ومن المسلمات المتفق عليها، أن التعليم حق إنساني، وواجب حكومي نحو أفراد المجتمع الواحد، وهو ما يستدعي ضرورة توفيره، وتحمّل نفقاته، وتيسير وتنويع سبل دعمه؛ لتحقيق تكافؤ فرص المتعلمين في الحصول عليه.

وبالنظر للتغير الإيجابي في ثقافة أفراد المجتمع نحو أهمية التعليم بصورة عامة، والتعليم العالي على وجه الخصوص؛ يظهر تزايد الطلب والإقبال عليه، مما يشكّل تحديًا للجامعات في استيعاب الأعداد المتزايدة المقبلة عليه كمًّا وكيفًا، الأمر الذي يستدعي استمرارية تمويله بطرائق عصرية مبتكرة (الجهني،٢٠٢٢م، ص٦٢٨).

وهذا التحدي في تمويل التعليم العالي لا يشكّل مشكلة على المستوى المحلي فقط، بل هو مشكلة مؤرّقة على المستوى العالمي، حيث أشار فريستجن (verstegen,2011) إلى أن تمويل التعليم يستحوذ على النصيب الأكبر من ميزانيات الدول. وهو ما يبرر استمرارية قلق المسؤولين والمهتمين والباحثين حيال تمويل التعليم.

بل أصبح من الصعب على الحكومات ضمان استمرارية تمويل التعليم من خلال الاقتصار على الميزانية العامة للدولة فحسب، والمملكة العربية السعودية ليست بمعزل عن ذلك، الأمر الذي بات يستدعي الوقوف الجاد، والتخطيط الدقيق؛ لإيجاد مصادر تمويلية عصرية متنوعة.

وفي ظل التغيرات الاقتصادية، وظروف تقلب أسعار النفط الذي يعد المصدر الرئيس للدخل في المملكة العربية السعودية، والذي انعكس بدوره على ميزانية الدولة بشكل عام والتعليم بشكل خاص، لوحظ التراجع الواضح في ميزانية التعليم في المملكة العربية السعودية، من (٢٢٠) مليار ريال في عام ٢٠١٨م، إلى (١٩٣) مليار ريال في عام ٢٠١٩م، و(١٨٦) مليار ريال في عام ٢٠٢١م، إلا أنّ التعليم مازال يحتل صدارة الإنفاق عليه مقارنة بباقي القطاعات (وزارة المالية،٢٠٢١م).

ويضيف عقبة (٢٠٢١م) أن زيادة مخصصات نفقات التعليم في المملكة العربية السعودية تمثل نسبة ١٩٪ من إجمالي النفقات الحكومية (ص٤). وهي بلا شك نسبة عالية، وخاصة إذا ما تمّ النظر إليها على أنها نفقات استهلاكية؛ إذْ من المفترض أن تصبح نفقات استثمارية.

ويتفق كلٌّ من حسن وعبد الجواد (٢٠٢٢م) على أن الواقع الحالي يعكس تحديًا حكوميًا لمواجهة المتطلبات المتزايدة للتعليم، بل إنّ أرقام الميزانية تشير إلى تناقص التمويل الفعلي من عام لآخر، وهنا تكمن المشكلة في صعوبة التمويل الحكومي للتعليم العالي إذا ما أُريدَ ضمان تحقيق الأهداف التعليمية، وتعزيز تكافؤ فرص التعليم المجاني للجميع (ص١٢٠).

كما تؤكد دراسة كلٍّ من الدمخ والعتيبي والبارقي (٢٠١٩م)، و(الدهميش،٢٠١٩م) على أن قضية تمويل التعليم العالي من القضايا المهمة التي تحتاج إلى المزيد من البحث عن إيجاد تنوع وبدائل للتمويل الحكومي، وهو ما يتطلب إيجاد حلول استراتيجية لمواجهة هذه الإشكالية.

ولذلك خرجت رؤية المملكة ٢٠٣٠م، لتضع الأطر الاستراتيجية نحو الاقتصاد المزدهر القائم على المحافظة على الموارد الحيوية، من خلال تعاون الجميع، والالتزام بكفاءة الإنفاق والتوازن المالي (في الجهني،٢٠٢٢م، ص٦٢٨).

كما وضعت الأطر العامة لتنويع مصادر الدخل بشكل عام، وقطاع التعليم العالي بشكل خاص، حيث صدر مؤخرًا نظام الجامعات الجديد الذي يحث الجامعات على تنويع مصادر تمويلها، وعدم الاكتفاء بما تقدمه الحكومة من دعم (الجهني،٢٠٢٢م، ص٦٢٨).

ومع شدة الإقبال، والطلب المتزايد على المقاعد الجامعية؛ زاد العبء على ميزانية الدولة في تغطية المتطلبات، وضمان جودة ما تقدمه الجامعات من تخصصات نوعية متطورة، وذلك بصورة تتواكب مع متطلبات سوق العمل، وتتماهى مع كل ما هو جديد في التعليم العالي، وتدعم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية النظامية وغير النظامية.

ولذا، أكدت دراسة حسناء العتيبي (2018م، ص3) على أن البحث عن مصادر متنوعة لتمويل التعليم بشكل عام، والتعليم الجامعي بشكل خاص، يُعدّ أكثر أماناً من الاعتماد على مصدر واحد قد ينضب، وهو ما قد يتيح للمؤسسات التعليمية فرصًا أوسع نحو الإبداع والابتكار في تقديم الأنشطة والخدمات التي تتماشى مع متطلبات العصر.

كما نبهت دراسة التويجري (2020م، ص148) على وجود الحاجة لتوفير مصادر مستدامة لتمويل التعليم العالي عبر عدة وسائل معينة؛ لدعم قيامها بالمهام التدريسية

والبحثية والخدمية، دون أنْ تتأثر بضعف الدعم الحكومي الذي تعتمد عليه معظم الجامعات.

ومن خلال ما سبق، أتت الورقة الحالية لتسليط الضوء بالبحث عن سبل إيجاد مصادر تمويلية، يمكن للجامعات الأخذ بها؛ لتمويل خدماتها الاستثمارية التعليمية والبحثية والاجتماعية في ظل نظام استقلالية الجامعات.

مشكلة الدراسة:

لعل بروز مشكلة الدراسة يعود إلى التغيرات التي طرأت على المملكة العربية السعودية مؤخراً من خلال انخفاض أسعار النفط والتي تعتمد الإيرادات عليه بشكل رئيس، فكان لابد من النظر في إيجاد بدائل أخرى تسهم في تمويل التعليم وخصوصاً التعليم الجامعي الذي يعتمد على التمويل الحكومي كمصدر أساسي.

وعليه فقد أشار أحد الباحثين إلى وجود العديد من التحديات في تمويل التعليم العالي، منها: التضخم الاقتصادي الذي ينعكس على صعوبة تمويل التعليم العالي، والتزايد السكاني الذي أفرز زيادة الطلب على التعليم العالي، بالإضافة إلى ضعف المواءمة بين مخرجات الجامعات ومتطلبات سوق العمل، وزيادة النفقات الجارية مقارنة بالنفقات الاستثمارية (عقبة،٢٠٢١م، ص٣).

ويضيف الدهمش (٢٠١٩م) وجود تحديات أخرى، لعلّ أبرزها يتمثل في صعوبة مواكبة الزيادة المستمرة للتكاليف الاستثمارية في التعليم الجامعي، وتنامي الحاجة لتوسيع دائرة قبول أعداد الملتحقين بالتخصصات الحديثة والنوعية؛ لتلبية احتياجات سوق العمل في المملكة العربية السعودية.

كما يضيف عقبة (٢٠٢١م) تحديًا واقعيًّا، يتمثل في صعوبة إيجاد مصادر بديلة لتمويل التعليم بما يتفق مع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠30م، بحيث يسهم في توفير التعليم الذي يسهم في رفع مستوى التنمية الاقتصادية للدولة، ويركز على تنويع مصادر التمويل جنبًا إلى جنب مع مجالات الاستثمار التربوي المتاحة (ص١٦).

وبناء على وجود تلك التحديات، والإشكالات المتنامية في توفير مصادر للتمويل الجامعي، تتأكد ضرورة دعم الاكتفاء الذاتي، بما يحقق أهداف نظام استقلالية الجامعات.

ومن هنا، تلوح في الأفق بعض الحلول التي تخفف الضغط على ميزانية الجامعات، ولعل أهمها يتمثّل في الاتجاه نحو التعليم الإلكتروني. وهو ما أشار إليه كلٌّ من دركزنلي والكعود (٢٠١٠م) في أنّ الأخذ بنظام التعليم الإلكتروني في الجامعات؛ يمكن أن يسهم في

تخفيف الأعباء المالية على الموازنة العامة للدولة؛ إذْ لا يتطلب التوسع فيه إلى إنشاء مبانٍ جديدة، أو توفير كوادر أكاديمية وإدارية (ص٢٨٥).

فالتعليم الإلكتروني هو أسلوب تعليم جديد يتجاوز التعليم التقليدي، الذي قد يفيد حال اعتماده، والتوسع فيه تخفيف ضغط الطلب على التعليم العالي، وذلك من خلال تطويع تقنية المعلومات، وتوجيه خدمات الاتصالات نحو الصالح التعليمي.

وعلى هذا الأساس يمكن **تعريف التعليم الإلكتروني** بأنه: ذلك النوع من التعليم التفاعلي، الذي يعتمد على استخدام التقنيات الإلكترونية في تحقيق الأهداف التعليمية، وإيصال المحتوى المعرفي للمتعلمين بأيسر السبل، دون اعتبار للمعوقات الزمانية والمكانية (عبد المنعم، ٢٠١٨م، ص٢٠٢).

وعرفه البعض، بأنه: ذلك النوع من التعليم الذي يقوم على تقديم المحتوى التعليمي للمتعلمين بواسطة استخدام تقنيات الاتصال الحديثة بمختلف أنواعها، وذلك عن طريق توفير بيئة تفاعلية بين أطراف العملية التعليمية، بصورة متزامنة أو غير متزامنة (بولخطوط،٢٠٢٢م، ص٧٢).

أما **مفهوم تمويل التعليم الجامعي** فيعرّف بأنه: قدرة الدولة على توفير الموارد اللازمة للإنفاق على التعليم بما يحقق أهدافه المرجوّة، سواء كانت هذه الموارد مادية أو معرفية أو غير ذلك، وسواء كانت بصورة مباشرة أو غير مباشرة (حكيم،٢٠١١م).

ويعرفه كلٌّ من جوهر والباسل (٢٠١٦م) بأنه: فنّ إدارة الأموال الموجهة نحو الخدمات والأدوات التعليمية، وترشيد استخدام المال لغرض تحقيق جودة الإنفاق والأداء (ص٨).

كما يعرفه الحربي (٢٠١٥م) بأنه: "الموارد المالية والعينية المخصصة لدعم برامج وأنشطة الجامعات، والعمل على تنويع مصادرها، واستثمارها بما يسهم في تحقيق غايات وأهداف سياسة التعليم العالي بأكبر قدر من الكفاءة والفعالية والتوازن والعدالة".

وفي صدد الحديث عن **التمويل الذاتي للجامعة** فقد عرفته حنان الغامدي (٢٠٢٠م) بأنه عبارة عن: "البحث عن موارد مالية خارج نظام الموازنة الحكومية، الذي تعمل الجامعات على توفيره عن طريق أنشطتها المختلفة، ويكون لها التقيد بقواعد الصرف المحددة بقانون الموازنة الحكومية" (ص٢٥٣).

وهو ما يعني أن تصبح الجامعة منتجة، وقادرة على القيام بالأنشطة التي تستطيع من خلالها تحقيق موارد مالية تعود على مداخيلها بالنفع، وذلك باتباع أساليب متنوعة للتمويل الذاتي (محمد،٢٠٠٥م، ص٨).

ويصبح التعليم حينئذ، خارج عن نطاق المخصصات المالية للدولة، ويعتمد بصورة جزئية أو كلية على الرسوم الدراسية التي يدفعها المتعلمون الملتحقون بمسارات التعليم الجامعي (عمار،٢٠٠٤م، ص٣٠). كما يمكن اعتباره استثمارًا تعليميًا ذا جدوى.

وبالتالي، فإن **مفهوم الاستثمار** يتمثل بصورته العامة في أنه عبارة عن: "توظيف المال؛ بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح" (حردان ،1997م، ص 18).

وبصيغة أخرى، فهو عبارة عن "جهد إنساني منظم رشيد، يهدف إلى تحقيق عائد عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة" (الحوراني،٢٠١٤م، ص٢٧٩).

ومن خلال ما سبق من تعريفات، ترى الباحثتان أن **مفهوم الاستثمار في التعليم الإلكتروني** يتمثل في: قيام مؤسسات التعليم العالي بالتخطيط المنظم لتوظيف التكنولوجيا في التعليم؛ بما يحقق لها موردًا ماليًّا مستدامًا، من خلال برامجها التعليمية والتدريبية والخدميّة المقدَّمة للقطاعين الحكومي والخاص.

وبالتالي، يعدّ هذا النوع من الاستثمار إذا ما تم التخطيط له بشكل جيد، رافدًا ماليًّا جيدًا للجامعات، وهو ما أكدته العديد من الدراسات.

ومن ذلك: ما أوصت به دراسة الحربي (٢٠١٥م) بمنح الجامعات صلاحيات مالية وإدارية كافية لاستثمار مواردها الذاتية بصورة مباشرة. كما أوصت دراسة لولوة الفراج (٢٠٢٠م) بتبني صيغة الجامعة المنتجة، وإعادة النظر في سياسة التمويل الحكومي للجامعات.

كما يرى إسماعيل (٢٠١١م) أن الاستثمار في نظام التعليم الإلكتروني، يعتبر من الاستثمارات الاستراتيجية طويلة الأجل، والتي لا تظهر منافعها إلا بعد عدة سنوات، وتزداد أهميتها مع مرور الزمن (ص ص ٢٥-٢٧).

وهو ما أكدته دراسة كلٍّ من دركزنلي والكعود (٢٠١٠م) بأن الفوائد المباشرة وغير المباشرة للتعليم الإلكتروني في الاقتصاد السعودي يجعله خياراً استراتيجيًا، وذلك بالنظر لما يساهم فيه من تحقيق موارد ذاتية للجامعات، من خلال رسوم الدراسة التي تحصّلها الجامعات من المتعلمين، ومن ثمّ فإن التأخر في اعتماده؛ يشكل خسارة وطنية يصعب تداركها في المستقبل (ص ص٢٨٧، 298).

وبذلك يكون له دور أكبر في عملية التمويل التعليم العالي، ومعالجة الصعوبات التي تواجهها.

وذلك بالإضافة لما أكدته دراسة صالح وحافظ وعجوة (٢٠١٧م) بأن استخدام التعليم الإلكتروني في التعليم العالي؛ يؤدي إلى تحقيق منافع ضمنية للمتعلمين وأعضاء هيئة التدريس، وانخفاض التكاليف التشغيلية للجامعات (ص٥٩٩).

كما يرى أشرف (٢٠٠٣م) أن تكلفة التعليم الإلكتروني هي أقل بكثير من التعليم النظامي (ص٧).

وبالنظر إلى معيار الجودة، فيشير عقبة (٢٠٢١م) إلى أن الإفادة من التعليم الإلكتروني في الجامعات؛ يمكن أن يسهم في تقديم أفضل الخدمات التعليمية لأكبر عدد ممكن، وبأقل تكلفة ممكنة، وهو ما يشكل فرصة مواتية لزيادة فرص الالتحاق بالتعليم الجامعي، وتقليل نفقاته (ص١٣).

وبالتالي، تقترح دراسة حنان الغامدي (٢٠٢٠م): تقديم التعليم الإلكتروني الجامعي عبر آلّية البطاقات المسبقة الدفع (ص٢٦٤).

ومن هذا المنطلق، سعت وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية جاهدة نحو تطوير سياساتها التعليمية، والتركيز على الابتكار والتحوّل الرقمي، والعمل على تطوير التعليم الإلكتروني من منظور الرؤى الدولية، والبدء في تطوير المناهج التعليمية، وذلك من خلال استعراض التجارب الدولية الناجحة. ففي المؤتمر الدولي للتعليم ٢٠٢٢م، خرج المؤتمر بعدد من التوصيات حول التحول الرقمي، والتعليم الإلكتروني، لعل أبرزها كما أشارت إليها وزارة التعليم (٢٠٢٢م):

1. أهمية التخطيط الاستراتيجي لتطوير سياسات تعليمية مستقبلية، تهدف لتحقيق التنمية المستدامة، وفق الرؤية الوطنية الطموحة.
2. التوجه العالمي نحو التعليم الدمج كخيار نمطيّ للتعليم المستقبلي؛ لبناء متعلم يمتلك المهارات والمعارف الشخصية والأكاديمية والتطبيقية.
3. الاهتمام بالمشاركة المجتمعية في التعليم، والتوجه نحو زيادة دعم القطاع الخاص؛ للإسهام في تحسين المخرجات التعليمية.
4. ضرورة التركيز على متابعة آليّات تطوير الجامعات، والتحول نحو هياكل إدارية أكثر مرونة، وتقليص البرامج والتخصصات النظرية التي لا تتواءم مع احتياجات سوق العمل.
5. تطوير استراتيجيات وأدلة استخدام التعليم الإلكتروني، واستقطاب الكفاءات الفنية لهذا الغرض.

6. تكوين شراكات في مجال الذكاء الاصطناعي بين القطاعين العام والخاص، وخاصة في مجالات: التعليم، والبحث العلمي، والتطوير، والابتكار، ودعم ريادة الأعمال.

وبالتالي، فإن تفعيل تلك التوصيات، يمكن أن يتيح للجامعات فرصَ الاستثمار في التعليم الإلكتروني؛ لدعم ميزانياتها بتمويل ذاتي، ووفق معايير لا تخل بالهدف الرئيس للتعليم العالي، وذلك من خلال تقديم الخدمات التعليمية بجودة عالية، تتواكب مع كل ما هو جديد.

وفي ظل ما سبق إيراده في هذه الورقة، وبالنظر للآراء العلمية السابقة، أتت الدراسة كرؤية مقترحة؛ لتقديم الحلول الممكنة في تنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، من خلال اعتماد نظام التعليم الإلكتروني، وذلك انسجامًا مع مبدأ ديمقراطية التعليم، وتطوير آليات الاستيعاب الجامعي؛ لتغطية الطلب المتزايد على التعليم الجامعي بأقل جهد ممكن، وعبر حسن استغلال الموارد الذاتية المتاحة للجامعات، وخاصة في ظلّ حاجتها لاستقلالية مالية تمكنها من الصرف على برامجها وأنشطتها بما يتواكب مع أهدافها المرحليّة.

أبرز الحلول المقترحة:

- التوسع في اعتماد البرامج التعليمية الإلكترونية في الجامعات السعودية، وهو ما يتوافق مع ما أوصت به دراسة كلٍّ من دركزنلي والكعود (٢٠١٠م) بأن التعليم الإلكتروني هو أحد الحلول المقترحة لمواجهة أزمة تمويل التعليم الجامعي، حيث يشكل انتقالًا جذريًّا لسياسة الاستيعاب الكلي للمتعلمين، وزيادة الإنتاجية بالاعتماد على الاستثمار في رأس المال البشري (٢٩٣).
- الحد من الإنفاق على التعليم العالي بالاعتماد على التقنيات المتطورة؛ حيث يسهم ذلك في خفض متوسط الكلفة التشغيلية للجامعات في إنشاء المباني، والقاعات، والمعامل، وغيرها.
- رفد الموارد الذاتية للجامعات من خلال الإفادة من الرسوم الدراسية التي تحصلها الجامعة من المتعلمين الملتحقين بمسارات التعليم الإلكتروني. وفي هذا الصدد، أشار الشنيفي (٢٠١٨م) إلى أن من الأسباب الرئيسة لأزمة تمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، إنكار قاعدة وجوب مشاركة المستفيد من تحمل نفقات الفائدة التي تعود عليه مادام يسمح وضعه المالي بذلك. وبالتالي يأتي اقتراح دراسة

حنان الغامدي (٢٠٢٠م): بتقديم خدمات التعليم الإلكتروني الجامعي عبر آليّة البطاقات المسبقة الدفع (ص٢٦٤) كخيار ممكن ومربح على المدى البعيد.

- تعزيز الإيرادات الذاتية للجامعات وفقاً لرؤية ٢٠٣٠م، باستثمار نتائج التطور التكنولوجي في العملية التعليمية وتقنيات التعليم الإلكتروني، والبنية التحتية القوية التي وفرتها الجامعات خلال جائحة كورونا؛ لتأمين مواردها المالية الذاتية، ودعم فكرة تكلفة الفرص التعليمية البديلة.
- اعتماد الجامعات لنظام التعليم الإلكتروني في مختلف الدرجات العلمية، والتركيز على مرحلة الدراسات العليا؛ للنهوض بالبحث العلمي في كافة المجالات التخصصية، واستثمار قوة الجامعات في مجال البحث العلمي.
- الترويج لفكرة التعليم الإلكتروني عبر وسائل الإعلام المختلفة، والتأكيد على ضرورة اعتماده كمرادف للتعليم الحكومي التقليدي؛ لحل أزمة التمويل، ومواجهة زيادة الطلب على التعليم العالي.
- دعوة الباحثين وتوجيههم للقيام بمزيد من الأبحاث النظرية والميدانية في مجال التعليم الإلكتروني العالي؛ ودراسة جدواه في خفض التكاليف التعليمية، وقياس وتقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فيه على المدى القريب والبعيد.
- دعم الدراسات المستقبلية في هذا المجال؛ لمعرفة جدوى المردود المالي الناتج عن تجربة التعليم الإلكتروني كمصدر مقترح لتمويل التعليم في الجامعات بالمملكة العربية السعودية.
- التوسع في تجربة هذا النوع من التعليم على عدد من الكليات في جامعات المملكة العربية السعودية، وإعداد ميزانية خاصة بريع هذا البديل وموارده، وتوظيفه لتعزيز التمويل الذاتي للجامعات.
- توظيف التسويق الإلكتروني للبرامج التعليمية والتدريبية الجامعية الإلكترونية، وتقديم العروض الجاذبة لشريحة الطلبة الجامعيين؛ بما يحقق التنافسية التسويقية.
- التخطيط لإيجاد سياسات تعليمية مرنة في المناهج والتخصصات المرتبطة بالتعليم الإلكتروني.
- الاعتماد الكلي على التعليم الإلكتروني الجامعي في التخصصات النظرية؛ لاستقطاب أعداد كبيرة لبرامج الدراسات العليا.

- الاستثمار الأمثل لأعضاء هيئة التدريس، بدءًا بتوجيههم نحو تقديم برامج تدريبية عن بعد للقطاعات الحكومية والخاصة وفق رسوم يتم تحديدها وفق دراسة الجدوى.

وفي الختام، فإن هذه الحلول المقترحة ما هي إلا نقطة انطلاق نحو إيراد المزيد من الحلول التي يمكن للباحثين والمهتمين تقديمها للمسؤولين عن قطاع التعليم الجامعي؛ علّها تعود بالنفع على الوطن والمواطن والمقيم، وبالله التوفيق.

المراجع العربية

آل دربه، عبد الله والجبري، يحيى. (٢٠٢٠م). بدائل تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية في ضوء التجارب العالمية. **مجلة شباب الباحثين،** (٥)، ١٧٩١-١٨١٠.

إسماعيل، محمد. (٢٠١١م). **تطوير إعداد وتقييم الموازنة الرأسمالية من منظور استراتيجي لترشيد القرار الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات: دراسة تطبيقية**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس، مصر.

أشرف، محرم. (٢٠٠٣م). الرؤى الاقتصادية- الاجتماعية للجامعات الافتراضية: تجارب من التعليم العالي المفتوح والتعليم عن بعد في أوربا. **مجلة مستقبل التربية العربية،** ٩(٢٩)، ٣٢٥-٣٣٤.

بولخطوط، محمد. (٢٠٢٢م). التعليم عن بعد والتعليم التقليدي: امتداد أم قطيعة. **مجلة العدوي للسانيات العرفنية وتعليمة اللغات،** ١(٢)، ٧٠-٧٩.

التويجري، عبد العزيز. (٢٠٢٠م). دور الوقف في تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض الخبرات العربية والعالمية. **مجلة العلوم الإنسانية والإدارية،** (٢١)، ١٤٦-٢٠٤.

الجهني، فيصل. (٢٠٢٢م). تنويع مصادر تمويل التعليم في ضوء توجهات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م: دراسة تحليلية. **مجلة التربية،** ٣(١٩٣)، ٦٢٦-٦٤٢.

جوهر، صالح والباسل، ميادة. (٢٠١٦م). **الاستثمار الأمثل في تمويل التعليم بالدول النامية.**

مصر: مكتبة نور للنشر والتوزيع.

الحربي، محمد. (٢٠١٥م). بدائل مقترحة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية. **مجلة كلية التربية،** ٢٦(١٠٣)، ١٤١-١٧٢.

حردان، طاهر. (١٩٩٧م). **مبادئ الاستثمار.** عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع.

حسن، شيرين وعبد الجواد، رانيا. (٢٠٢٢م). وسائل مبتكرة لتمويل التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء الخبرات الدولية. **مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث،** ١٠(٢)، ١١٨-١٢٨.

حكيم، شيرين. (٢٠١١م). مستقبل تمويل التعليم الجامعي في ضوء زيادة الطلب عليه. ورقة مقدمة إلى **مؤتمر العلمي الثاني لطلاب وطالبات التعليم العالي،** جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

الحوراني، ياسر. (٢٠١٤م). الاستثمار المالي: حقيقته ومقاصده وضوابطه (مدخل مفاهيمي). **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، (٣٤)، ٢٦٩-٣١٢.

دركزنلي، محمد والكعود، صالح. (٢٠١٠م). دور التعليم الافتراضي في الحد من أزمة الإنفاق على التعليم العالي والطلب عليه في الجمهورية العربية السورية. **المجلة الفلسطينية للتربية المفتوحة عن بعد**، ٢(٣٤)، ٢٨١-٣٠٣.

الدقي، نور الدين. (٢٠١٥م). تمويل التعليم العالي في الوطن العربي: الوثيقة الرئيسية. ورقة مقدمة إلى **مؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي**، جامعة الإسكندرية، مصر، ٢٢-٢٦ ديسمبر.

الدمخ، أمينة والعتيبي، سامية والبارقي، صالحة. (٢٠١٩م). وضع تصور مقترح لتطوير نظام تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠. **مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس**، (١١١٠)، ٢٣-٤٢.

الدهميش، محمد. (٢٠١٩م). تصور مقترح لتمويل التعليم في الجامعات السعودية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠م. **مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار**، (١٦)، ٥١-٩٤.

رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. (٢٠٢٠م). **جامعة الملك سعود تمتلك محفظة استثمارية وقفية تتجاوز المليار دولار..** مسترجع من:
https://news.ksu.edu.sa/ar/node/88710

الشنيفي، عبد الله. (٢٠١٨م). البدائل المقترحة لتمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية على ضوء التجارب العالمية. **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، ١٠(٢)، ٧٠-٩٠.

صالح، سمير وحافظ، سماح وعجوة، رولان. (٢٠١٧م). القياس المحاسبي للعوائد المتوقعة من بدائل التحول نحو التعليم الإلكتروني الجامعي: دراسة تطبيقية على وحدة التعليم الإلكتروني بجامعة المنصورة. **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، ٤١(٤)، ٥٨١-٦٠٥.

عبد المنعم، عياض. (٢٠١٨م). آفاق تعليمية اللغة العربية في التعليم العالي الجزائري وفق التعليم المدمج من منظور تكنولوجيا التعليم. **مجلة الذاكرة**، (١١)، ١٩٥-٢١٦.

العتيبي، حسناء. (٢٠١٨م). تجارب بعض الدول المتقدمة (أمريكا-بريطانيا-اليابان-أستراليا) في تمويل التعليم العالي وسبل الاستفادة منها. **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، ٢ (٢٥)، ١-٣١.

عقبة، محمد. (٢٠٢١م). آليات مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي الحكومي بالمملكة العربية السعودية وفق رؤية ٢٠٢٣م وفي ضوء المسارات العالمية. **مجلة بحوث التعليم والابتكار**، ٣(٣)، ١-٢٣.

عمار، حامد. (٢٠٠٤م). نحو رؤية لجامعة المستقبل. ورقة مقدمة إلى **مؤتمر مستقبل التعليم الجامعي العربي: رؤى تنموية، المركز العربي للتعليم والتنمية**، جامعة عين شمس، مصر.

الغامدي، حنان. (٢٠٢٠م). استراتيجية مقترحة لتمويل التعليم الجامعي في الجامعات السعودية. **مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية**، ٦(١٥)، ٢٤١-٢٦٨.

الفراج، لولوة. (٢٠٢٠م). تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية التحديات والحلول. **مجلة العلوم التربوية والإنسانية**، ٣٠-٤٤.

محمد، نسرين. (٢٠٠٥م). **الفاعلية الإدارية والتمويل الذاتي للجامعات.** رسالة ماجستير غير
منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة.

وزارة التعليم. (٢٠٢٢م). **بمشاركة وزراء وخبراء وباحثين من دول العالم: المؤتمر والمعرض الدولي للتعليم ٢٠٢٢.** مسترجع من:
https://www.moe.gov.sa/ar/mediacenter/MOEnews/Pages/int-conference-exh.aspx

وزارة المالية. (٢٠٢١م). **الميزانية العامة للدولة: الميزانية العامة لعام ٢٠٢١م.** الرياض:
وزارة المالية.

United systems in the A. (2011) Public education finance Verstegen, for populations with special funding policies States and educational
Retrieved **Analysis Archives**, 19 (21). **Education Policy** needs.
[date], Retrieved from:
http://epaa.asu.edu/ojs/article/view/769